جمهورية مصر العربية

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية

بحث تطبيقى للنشر بعنوان

"دور القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ فى مواجهة تحديات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"
(دراسة تحليلية إحصائية)

إعداد الباحث

مصطفى محمود محمد المهدى عبدالواحد

تحت إشراف

معالى الوزير الأستاذ الدكتور/ رضا عبدالسلام إبراهيم على

رئيس قسم الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية

ومحافظ الشرقية الأسبق

مقدمة

شهد العالم دورا ملحوظا للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى دعم النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة؛ لما لها من دور محورى فى الابتكار، والتكامل مع المشروعات الكبرى، وتوفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وتعظيم الناتج المحلى، وتحسين مستوى دخل الأفراد، فهى تمثل عصب اقتصاد العديد من الدول .

ولقد عانى قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر من العديد من المشكلات التشريعية والتنظيمية لعقود طويلة، والتى قللت من مشاركته بصورة مرضية فى التنمية الاقتصادية؛ لذا أعطت القيادة السياسية فى مصر هذا القطاع اهتماما خاصا، تمثل فى تهيئة البيئة التشريعية التى تحتوى على حزمة من الحوافز والتيسيرات لدعم تلك المشروعات التى تلعب دور أساسى فى دفع عملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل للشباب .

ولتحقيق هذه الرؤية كان لزاما العمل على وجود قانون شامل لهذا القطاع، يواكب التطورات المالية والاقتصادية المحلية والدولية، من شأنه تحفيز ودعم هذه المشروعات؛ ولذلك قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات بحصر أهم المشكلات والتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر، والعمل على معالجتها من خلال إصدار "قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠" .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة فى النقاط التالية :

– تعدد التحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر، وأبرزها مشكلة تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص، ومشكلة نقص التمويل، ومشكلة جمود النظام الضريبى، ومشكلة الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال .

– انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى؛ والتى تؤدى إلى انخفاض الحصيلة الضريبية، وتراكم الديون، وزيادة الإنفاق العام، وارتفاع معدلات التضخم، وفشل السياسة النقدية، وانخفاض حجم الاستثمار، وعدم دقة البيانات والإحصاءات الرسمية وفشل السياسات الاقتصادية، وانخفاض مستوى جودة المنتجات، وانخفاض مستوى مهارة العمال، وانتشار الأمراض والأوبئة، وارتفاع معدل الجريمة .

– انخفاض تصنيف مصر فى المؤشرات التقيمية والتنموية العالمية؛ الأمر الذى يؤدى إلى خفض الاستثمار وزيادة الاقتراض، مما يثقل كاهل الدولة المصرية ويعوق نموها .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى إبراز ما تقوم به الدولة المصرية من جهود لتذليل العقبات التى تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ من أجل ضم الاقتصاد غير الرسمى وجذب الاستثمار، ومن أهم هذه الجهود إصدار "قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠"، والذى يعد نتاج تكاتف جميع جهات الدولة المعنية للوقوف على أهم التحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر واقتراح سبل علاجها، حتى خرج هذا القانون إلى النور .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التوعية بأهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، واقتراح المزيد من الحلول للحد من المعوقات التى تقف عقبة أمام بدء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتعوق نموها؛ من أجل رفعة وطننا الحبيب مصر .

فروض الدراسة :

تتمثل فروض الدراسة فى الآتى :

– تعد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رأس مال مخاطر يفتقر إلى الخبرة وحسن التدبير؛ لذا فهى تحتاج إلى دعم كامل من قبل الدولة، لضمان تكافؤ الفرص بينها وبين المشروعات الكبرى .

– يوجد علاقة طردية بين تصنيف الدول فى المؤشرات التقيمية والتنموية العالمية وجذب الاستثمار .

– يوجد علاقة طردية بين البيروقراطية وحجم الاقتصاد غير الرسمى .

منهج الدراسة :

سنعتمد فى دراستنا على المنهج الاستنباطى والمنهج الوصفى؛ لتحليل واقع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر.

أدوات التحليل :

سنعتمد فى دراستنا على أدوات التحليل الآتية :

– الجداول .

– الأشكال البيانية .

الدراسات السابقة :

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتتمثل فيما يلى :

– دراسة Decarlo and Lyons, (١٩٨٠)، أجريت الدراسة على مجموعة من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى إنجلترا لبيان أسباب فشلها، وخلصت الدراسة إلى أن السبب الرئيسى لفشل تلك المشروعات هو العمل العشوائى وغياب التخطيط الاستراتيجى .

– دراسة Stuart C، (١٩٨١), بعنوان : "Swedish tax rates, labour supply and tax revenues", وتهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين معدل الضريبة وحجم العمالة والإيرادات الضريبية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الضريبة وحجم العمالة والإيرادات الضريبية، فكلما زاد معدل الضريبة فى الدولة انخفض حجم المشروعات بها؛ مما يؤدى إلى انخفاض العمالة والإيرادات الضريبية .

– دراسة Stoner, (١٩٨٣), أجريت الدراسة على مجموعة من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالولايات المتحدة الأمريكية لبحث مدى وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجى لتلك المشروعات والبيئة الاقتصادية المحيطة، وخلصت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجى لتلك المشروعات يتأثر بتغير عوامل البيئة الاقتصادية المحيطة كالبنية التحتية والتكنولوجيا والقوى العاملة وحجم الطلب وحدة المنافسة فى الأسواق ومعدل التضخم ومعدل الضريبة .

– دراسة Hedayet Ullah Chowdhury، (٢٠٠٥)، بعنوان : "Informal Economy, Governance and Corruption", وتهدف الدراسة إلى بيان مدى وجود علاقة بين البيروقراطية وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى، وخلصت الدراسة إلى أن انتشار الفساد الإدارى وتعقيد الإجراءات الحكومية يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمى .

– دراسة إدريس محمد صالح، (٢٠٠٩)، بعنوان : "المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ليبيا ودورها فى عملية التنمية"، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ليبيا، وخلصت الدراسة إلى أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعانوا من نقص التمويل وعدم وجود تعريف ثابت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

– دراسة ميساء حبيب سلمان، (٢٠٠٩)، بعنوان : "الأثر التنموى للمشروعات الصغيرة الممولة فى ظل استراتيجية التنمية – دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات فى الجمهورية العربية السورية"، وتهدف الدراسة إلى تقييم الأثر التنموى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المدعومة من قبل الدولة، وخلصت الدراسة إلى أن دعم تلك المشروعات أدى إلى توفير فرص العمل والحد من البطالة وتحسين مستوى دخل الفرد وتعظيم الناتج المحلى الإجمالى .

– دراسة Wang Xinying, (٢٠١١)، بعنوان : "The factors impacting the growth of small and medium enterprises in China", وتهدف الدراسة إلى إبراز الدور المحورى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية وبحث سبل رفع كفائتها، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الحوكمة على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع كفاءة المديرين بتلك المشروعات .

– دراسة Sara Foghani, Batiah Mahadi, Rosmini Omar, (٢٠١٨)، بعنوان: "Promoting Clusters and Networks for Small and Medium Enterprises to Economic Development in the Globalization Era", وتهدف الدراسة إلى بيان مدى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التكامل التجارى مع المشروعات الكبرى، وخلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى عصب اقتصاد أى دولة؛ لدورها المحورى فى امداد المشروعات الكبرى بمستلزمات الإنتاج حتى يخرج المنتج فى شكله النهائى .

– دراسة Julija K، (٢٠١٧)، بعنوان : "Reducing the Failure Rate of SMEs: Comparative Analysis of Excellence Management Systems", وتهدف الدراسة إلى بيان أثر الابتكار على نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام بالابتكار والبحث العلمى وادخال التكنولوجيا الحديثة يحد من فشل تلك المشروعات .

– دراسة محمود فرج عبدالواحد، (٢٠١٨)، بعنوان "المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر – تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى محافظة الفيوم"، وتهدف الدراسة إلى قياس مدى نجاح جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بمحافظة الفيوم فى دعم الأسر الفقيرة, عن طريق توفير التمويل والتدريب اللازم لها لبدء مشروعها، وخلصت الدراسة إلى عدم ملائمة شروط الاستفادة من القروض لظروف الفقر الذى تعانى منه تلك الطبقة المعدمة وعدم كفاية التدريب المقدم لها .

قمنا بإجراء الاستبيان التالى؛ لقياس مدى معالجة "قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠"[١], للتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, وتم اختيار عينة الاستبيان من المشروعات المسجلة بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالمنصورة. وذلك بتوجيه رسمى من كلية الحقوق جامعة المنصورة, وبدعم وتعاون مثمر من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالمنصورة .

جدول رقم (١)

استبيان يقيس مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

التحديات التى عمل القانون على معالجتها	مجتمع العينة								
	١٠ مشروعات متوسطة			١٠ مشروعات صغيرة			١٠ مشروعات متناهية الصغر		
	راضى	محايد	غير راضى	راضى	محايد	غير راضى	راضى	محايد	غير راضى
تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص	١٠	–	–	٩	١	–	١٠	–	–
نقص التمويل	٧	٣	–	٨	٢	–	٨	٢	–
جمود النظام الضريبى	٨	٢	–	٨	٢	–	٩	١	–
الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال	٧	٣	–	٨	٢	–	٧	٣	–

(١) قانون تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر, رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, الجريدة الرسمية, العدد ٢٨ مكرر (و), ٢٠٢٠/٧/١٥ .

يتضح لنا من الاستبيان السابق أنه أجرى على ٣٠ مشروع من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المسجلة بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالمنصورة, وأن ١٠ مشروعات من كل نوع أبدو رأيهم فيما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة للتحديات التى تواجه تلك المشروعات .

ولقد لاحظنا أثناء عمل الاستبيان أن جميع المشروعات كانت تشتكى من بيروقراطية المحليات, بينما كانو فى غاية السعادة من الحوكمة والرقى فى التعامل الموجودين بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, ووصل الحال إلى أن أحد أصحاب المشروعات قال بالعامية ما يلى : "لو كل الموظفين فى الجهات الحكومية كانوا بيتعاملوا معانا زى جهاز تنمية المشروعات كان زمانا بقينا فى حتة تانية" .

كما طالب أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالآتى :

- أن تكون جميع تعاملاتهم مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فقط, دون الاحتكاك بأى جهات أخرى .
- توفير قروض بدون فوائد .
- التزام موظفى الضرائب بحجم الأعمال المقدم من قبل المشروع, وعدم المبالغة فى تقديره .
- زيادة مدة احتضان المشروع بحاضنات ومسرعات الأعمال .

وسوف نعرض تفصيلا لمدى رضاء كل نوع من تلك المشروعات عن معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ لكل تحدى من التحديات, ثم عن القانون ككل, وذلك بواسطة التحليل الإحصائى لبيانات الاستبيان, خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول : التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات المتوسطة .**
- **المبحث الثانى : التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات الصغيرة .**
- **المبحث الثالث : التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات متناهية الصغر .**

المبحث الأول
التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات المتوسطة

المبحث الأول

"التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات المتوسطة"

سوف نعرض فى هذا المبحث "مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة" فى مطلب أول, و "مدى رضاء المشروعات المتوسطة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠" فى مطلب ثان .

المطلب الأول

مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة

يبين الشكل البيانى التالى مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة .

شكل رقم (١)

مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة

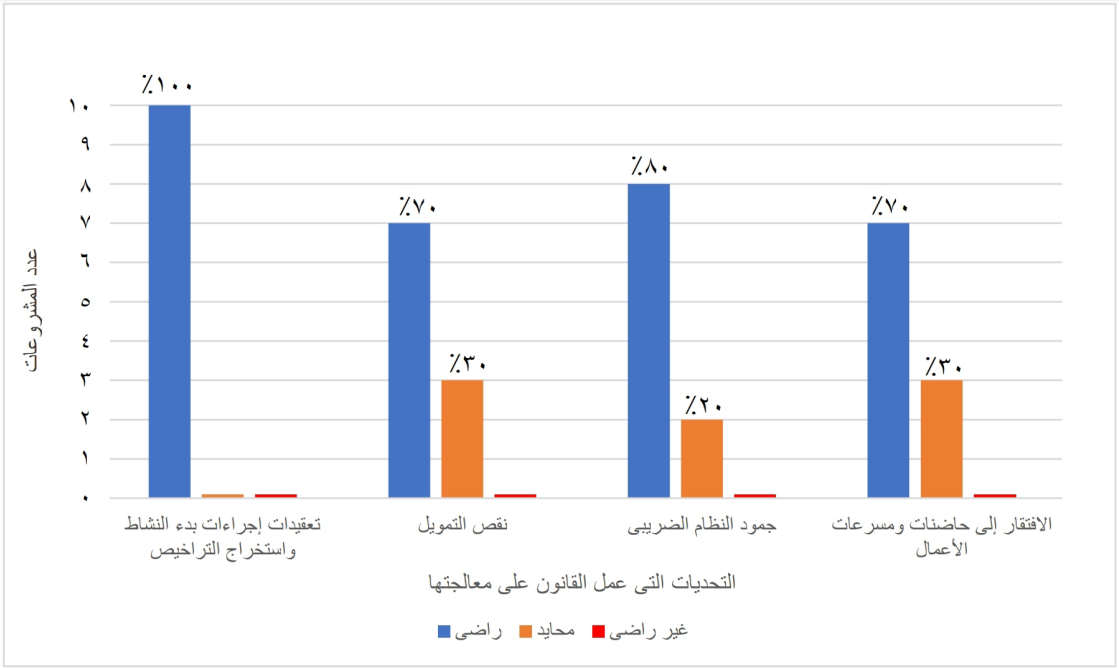

يتضح لنا من الشكل البيانى السابق ما يلى :

– ١٠ مشروعات متوسطة بنسبة ١٠٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص, ولا يوجد حالات حياد, كما لا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٧ مشروعات متوسطة بنسبة ٧٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة نقص التمويل, و ٣ مشروعات بنسبة ٣٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٨ مشروعات متوسطة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة جمود النظام الضريبى, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٧ مشروعات متوسطة بنسبة ٧٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال, و ٣ مشروعات بنسبة ٣٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

المطلب الثانى

مدى رضاء المشروعات المتوسطة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء على النتائج السابقة لمدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ لكل تحدى من التحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة؛ يبين الشكل البيانى التالى مدى رضاء المشروعات المتوسطة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ .

شكل رقم (٢)

مدى رضاء المشروعات المتوسطة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

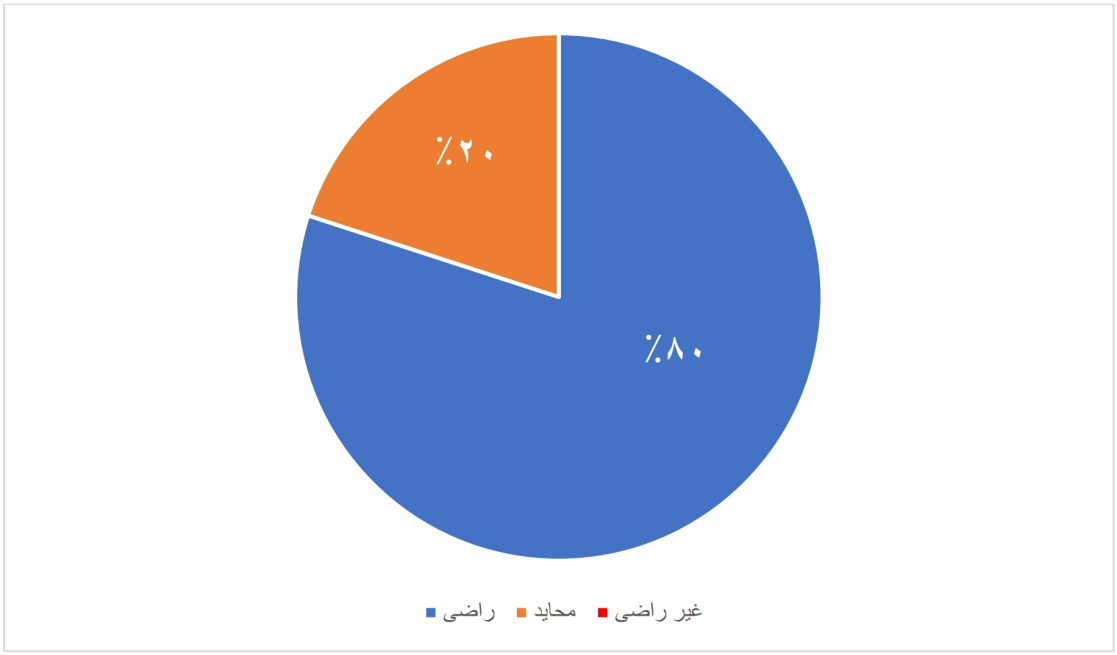

يتضح لنا من الشكل البيانى السابق أن ٨٠% من المشروعات المتوسطة فى حالة رضاء تام عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, و ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

المبحث الثانى

التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات الصغيرة

المبحث الثانى

"التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات الصغيرة"

سوف نعرض فى هذا المبحث "مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة" فى مطلب أول, و "مدى رضاء المشروعات الصغيرة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠" فى مطلب ثان .

المطلب الأول

مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة

يبين الشكل البيانى التالى مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة .

شكل رقم (٣)

مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة

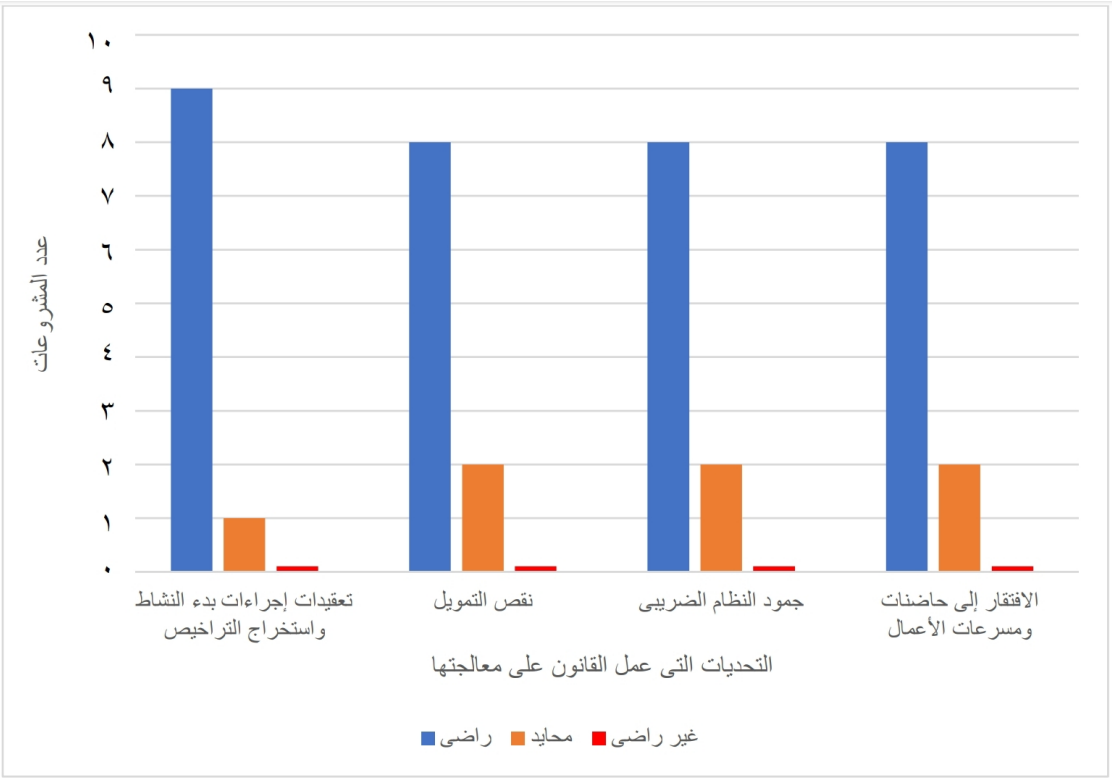

يتضح لنا من الشكل البيانى السابق ما يلى :

– ٩ مشروعات صغيرة بنسبة ٩٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص, ومشروع وحيد بنسبة ١٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٨ مشروعات صغيرة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة نقص التمويل, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٨ مشروعات صغيرة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة جمود النظام الضريبى, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٨ مشروعات صغيرة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

المطلب الثانى

مدى رضاء المشروعات الصغيرة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء على النتائج السابقة لمدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ لكل تحدى من التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة؛ يبين الشكل البيانى التالى مدى رضاء المشروعات الصغيرة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ .

شكل رقم (٤)

مدى رضاء المشروعات الصغيرة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

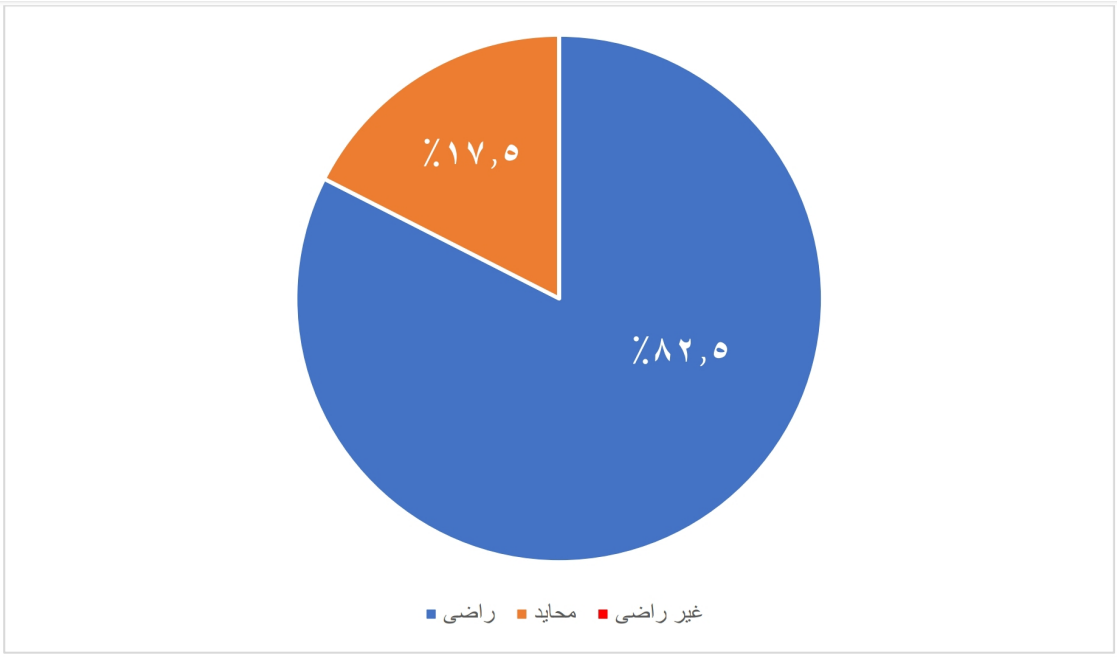

يتضح لنا من الشكل البيانى السابق أن ٨٢,٥% من المشروعات الصغيرة فى حالة رضاء تام عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, و ١٧,٥% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

المبحث الثالث

التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات متناهية الصغر

المبحث الثالث

"التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات متناهية الصغر"

سوف نعرض فى هذا المبحث "مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر" فى مطلب أول, و "مدى رضاء المشروعات متناهية الصغر عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠" فى مطلب ثان .

المطلب الأول

مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر

يبين الشكل البيانى التالى مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر .

شكل رقم (٥)

مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر

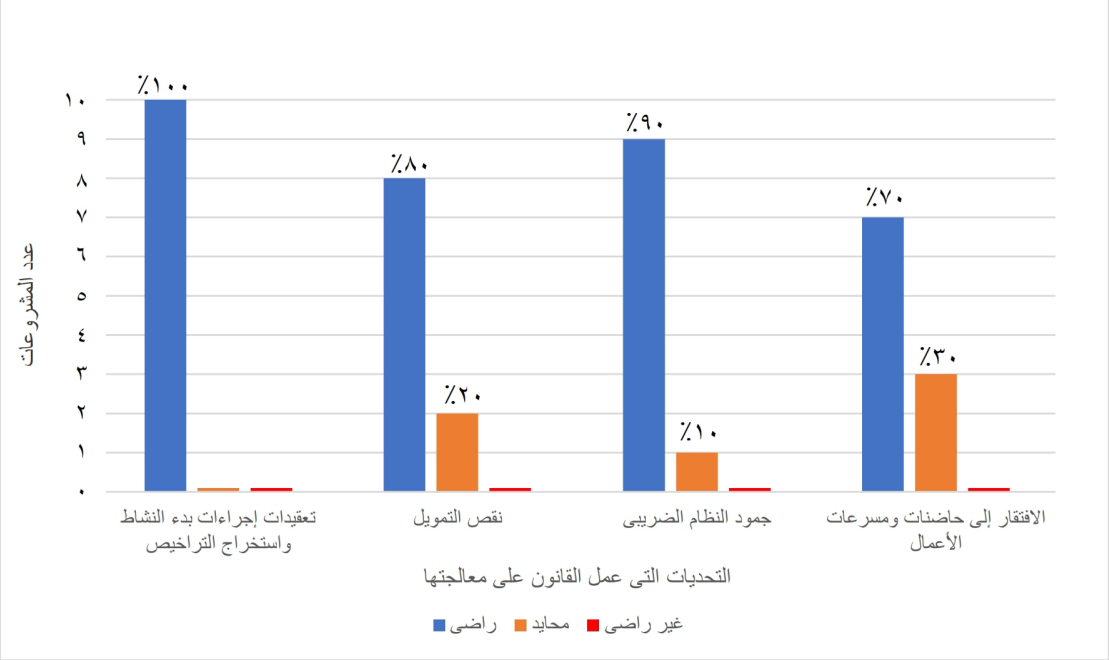

يتضح لنا من الشكل البيانى السابق ما يلى :

– ١٠ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ١٠٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص, ولا يوجد حالات حياد, كما لا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٨ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة نقص التمويل, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٩ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ٩٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة جمود النظام الضريبى, ومشروع وحيد بنسبة ١٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

– ٧ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ٧٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال, و ٣ مشروعات بنسبة ٣٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

المطلب الثانى

مدى رضاء المشروعات متناهية الصغر عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء على النتائج السابقة لمدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ لكل تحدى من التحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر؛ يبين الشكل البيانى التالى مدى رضاء المشروعات متناهية الصغر عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ .

شكل رقم (٦)

مدى رضاء المشروعات متناهية الصغر عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

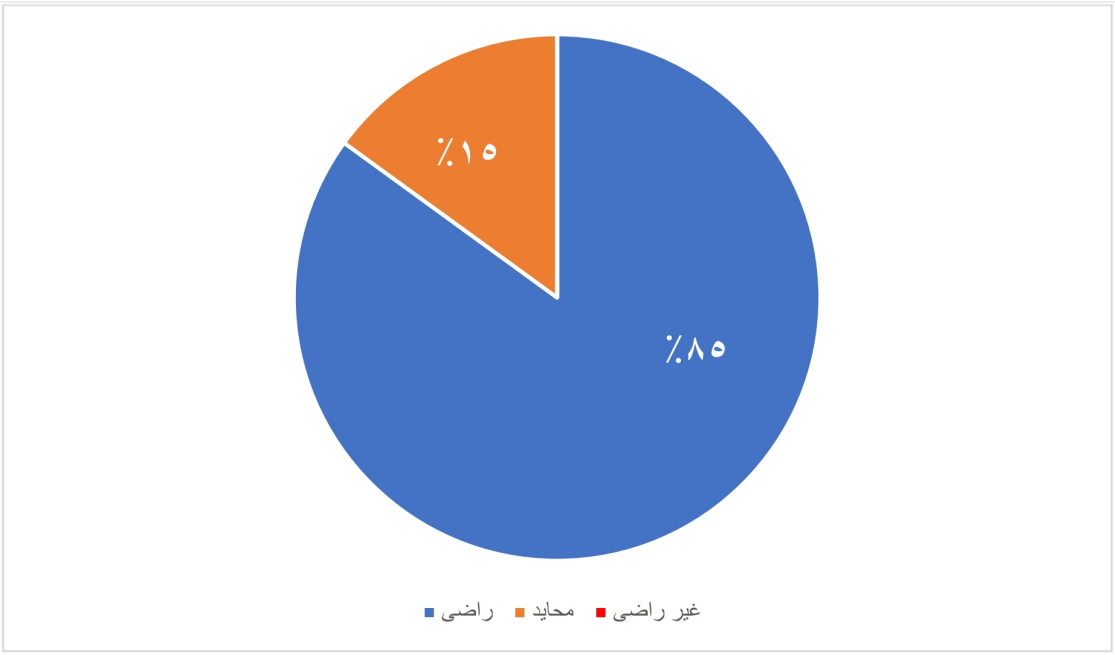

يتضح لنا من الشكل البيانى السابق أن ٨٥% من المشروعات متناهية الصغر فى حالة رضاء تام عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, و ١٥% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

وفى سبيل تذليل المعوقات أمام المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, وتحقيق الرضاء التام؛ نوصى بالآتى :

- إنشاء وزارة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, ونقترح أن يكون اسمها "وزارة التكافؤ والتنمية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" (Ministry of Equivalency and Development for MSMEs) .

- إنشاء بنك استثمارى خاص بدعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, والاستثمار فيها وتنميتها, ونقترح أن يكون اسمه "البنك المصرى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" (Egyptian Bank for MSMEs) .

- إنشاء نقابة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لعرض احتياجات تلك المشروعات بشكل مستمر على أجهزة الدولة, واقتراح حلول للمشاكل التى تواجهها, وتقديم مشروعات القوانين المتعلقة بها, ومشاركة الحكومة فى وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية تلك المشروعات .

- إنشاء صندوق خاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لضمان سداد قروضها فى حالات التعثر والإفلاس, وإعادة إعمارها فى الأزمات والكوارث, ونقترح أن يكون اسمه "صندوق الإعمار والتأهيل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" (Reconstruction and Rehabilitation Fund for MSMEs) .

- مراعاة الوضع المالى الصعب للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, والعمل على توفير قروض بدون فائدة وبشروط ميسرة للمشروعات الجادة مضمونة النجاح, ومنحها تسهيلات ائتمانية وتيسيرات فى السداد؛ فالدولة هى المستفيدة فى المقام الأول من نمو وازدهار تلك المشروعات .

– التوسع فى إنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال, والعمل على زيادة مدة احتضان المشروع؛ لتقديم الدعم والإرشاد والتدريب اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال .

– أن يكون هناك مزيد من المرونة والتحول نحو اللامركزية؛ لتوفير السرعة فى اتخاذ القرارات, والقدرة على تعديل السياسات المطبقة بصفة مستمرة بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التى تحتاجها عمليات الإصلاح الاقتصادى .

– رفع مستوى الإدارة الضريبية والقائمين على تنفيذ القوانين الضريبية من الناحية العلمية والمهنية, عن طريق التدريب والبعثات وتبادل المعلومات والخبرات, وأن يكون هناك مزيد من التحول الرقمى فى مجال العمل الضريبى, وأن يتسم النظام الضريبى بالشفافية والمرونة والتيسير وتقليل العبء على المستثمرين؛ من أجل الحد من البيروقراطية, والتطبيق السليم والمرن للقوانين واللوائح الضريبية, وكسب ثقة المستثمرين, وزيادة المشروعات الاستثمارية .

– وجود نظام تقييم مستمر لأثر التشريعات والنظم القائمة على مجتمع الأعمال .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة :

فى نهاية دراستنا, يمكننا القول أن إهمال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر معضلة تؤدى إلى عواقب وخيمة, تنتهى بانهيار اقتصادى نحن فى غنى عنه, خاصة فى ظل الظروف العالمية الصعبة التى يشهدها العالم من أمراض وأوبئة وحروب وتغيرات مناخية. فالدول التى تسقط فى ظل تلك الظروف يصعب تنميتها مرة أخرى, خاصة وأن مصر مطمع للمتربصين من أهل الشر الذين يسعون لإسقاطها؛ وبالتالى يسقط الشرق الأوسط, وتسقط العروبة بأكملها. ولقد تبين لنا خلال الدراسة أن الدولة المصرية واجهت العديد من التحديات وبذلت العديد من الجهود, من أجل التطبيق الفعلى لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, لكى لايكون مجرد حبر على ورق؛ مما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد المصرى . كما قمنا بطرح عدد من التوصيات, التى نتمنى أن تكون مجدية وتمثل إضافة حقيقية للاقتصاد المصرى, حفظ الله الوطن حفظ الله مصر .

النتائج :

بعد دراسة مستفيضة لواقع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر؛ تم التوصل لعدة نتائج هامة, تتمثل فيما يلى :

١- واجهت الدولة المصرية العديد من التحديات, وبذلت جهود عدة فى مكافحة الإرهاب والحفاظ على السلام فى المنطقة, كما انضمت إلى تجمع البريكس, وحرصت على بناء مصر الرقمية, وتحسين بيئة العمل, ودعم ريادة الأعمال, والاهتمام بالتعليم, وتطوير البنية التحتية, وتقديم التمويل والتدريب اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتسويق منتجاتها؛ من أجل تطبيق قانون ١٥٢ لسنة

٢٠٢٠ على أرض الواقع, وإحداث تنمية حقيقية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر .

٢- أجرينا استبيان على ٣٠ مشروع من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المسجلة بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالمنصورة, وأبدى ١٠ مشروعات من كل نوع رأيهم فيما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة للتحديات التى تواجه تلك المشروعات .

٣- جميع المشروعات كانت تشتكى من بيروقراطية المحليات, بينما كانو فى غاية السعادة من الحوكمة والرقى فى التعامل الموجودين بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, ووصل الحال إلى أن أحد أصحاب المشروعات قال بالعامية ما يلى : "لو كل الموظفين فى الجهات الحكومية كانوا بيتعاملوا معانا زى جهاز تنمية المشروعات كان زمانا بقينا فى حتة تانية".

٤- طالب أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالآتى :

- أن تكون جميع تعاملاتهم مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فقط, دون الاحتكاك بأى جهات أخرى .

- توفير قروض بدون فوائد .

- التزام موظفى الضرائب بحجم الأعمال المقدم من قبل المشروع, وعدم المبالغة فى تقديره .

- زيادة مدة احتضان المشروع بحاضنات ومسرعات الأعمال .

٥- ١٠ مشروعات متوسطة بنسبة ١٠٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص, ولا يوجد حالات حياد, كما لا يوجد حالات عدم رضاء .

٦- ٧ مشروعات متوسطة بنسبة ٧٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة نقص التمويل, و ٣ مشروعات بنسبة ٣٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

٧- ٨ مشروعات متوسطة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة جمود النظام الضريبى, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

٨- ٧ مشروعات متوسطة بنسبة ٧٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال, و ٣ مشروعات بنسبة ٣٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

٩- ٨٠% من المشروعات المتوسطة فى حالة رضاء تام عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, و ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٠- ٩ مشروعات صغيرة بنسبة ٩٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص, ومشروع وحيد بنسبة ١٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١١- ٨ مشروعات صغيرة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة نقص التمويل, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٢- ٨ مشروعات صغيرة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة جمود النظام الضريبى, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٣- ٨ مشروعات صغيرة بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٤- ٨٢,٥% من المشروعات الصغيرة فى حالة رضاء تام عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, و ١٧,٥% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٥- ١٠ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ١٠٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة تعقيد إجراءات بدء النشاط واستخراج التراخيص, ولا يوجد حالات حياد, كما لا يوجد حالات عدم رضاء .

١٦- ٨ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ٨٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة نقص التمويل, ومشروعين بنسبة ٢٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٧- ٩ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ٩٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة جمود النظام الضريبى, ومشروع وحيد بنسبة ١٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٨- ٧ مشروعات متناهية الصغر بنسبة ٧٠% فى حالة رضاء تام عن ما قدمه قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ من معالجة لمشكلة الافتقار إلى حاضنات ومسرعات الأعمال, و ٣ مشروعات بنسبة ٣٠% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

١٩- ٨٥% من المشروعات متناهية الصغر فى حالة رضاء تام عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, و ١٥% فى حالة حياد, ولا يوجد حالات عدم رضاء .

التوصيات :

ومن أجل مزيد من النمو والازدهار للاقتصاد المصرى؛ قمنا بطرح عدد من التوصيات التى يمكن أن تمثل جوانب لحلول مثالية, وتتمثل تلك التوصيات فى الآتى :

١- إنشاء وزارة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, ونقترح أن يكون اسمها "وزارة التكافؤ والتنمية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" (Ministry of Equivalency and Development for MSMEs) .

٢- إنشاء بنك استثمارى خاص بدعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, والاستثمار فيها وتنميتها, ونقترح أن يكون اسمه "البنك المصرى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" (Egyptian Bank for MSMEs) .

٣- إنشاء نقابة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لعرض احتياجات تلك المشروعات بشكل مستمر على أجهزة الدولة, واقتراح حلول للمشاكل التى تواجهها, وتقديم مشروعات القوانين المتعلقة بها, ومشاركة الحكومة فى وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية تلك المشروعات .

٤- إنشاء صندوق خاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لضمان سداد قروضها فى حالات التعثر والإفلاس, وإعادة إعمارها فى الأزمات والكوارث, ونقترح أن يكون اسمه "صندوق الإعمار والتأهيل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" (Reconstruction and Rehabilitation Fund for MSMEs) .

٥- مراعاة الوضع المالى الصعب للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, والعمل على توفير قروض بدون فوائد وبشروط ميسرة للمشروعات الجادة مضمونة النجاح, ومنحها تسهيلات ائتمانية وتيسيرات فى السداد؛ فالدولة هى المستفيدة فى المقام الأول من نمو وازدهار تلك المشروعات .

٦- أن يكون هناك مزيد من المرونة والتحول نحو اللامركزية؛ لتوفير السرعة فى اتخاذ القرارات, والقدرة على تعديل السياسات المطبقة بصفة مستمرة بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التى تحتاجها عمليات الإصلاح الاقتصادى .

٧- التوسع فى إنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال, والعمل على زيادة مدة احتضان المشروع؛ لتقديم الدعم والإرشاد والتدريب اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال .

٨- رفع مستوى الإدارة الضريبية والقائمين على تنفيذ القوانين الضريبية من الناحية العلمية والمهنية, عن طريق التدريب والبعثات وتبادل المعلومات والخبرات, وأن يكون هناك مزيد من التحول الرقمى فى مجال العمل الضريبى, وأن يتسم النظام الضريبى بالشفافية والمرونة والتيسير وتقليل العبء على المستثمرين؛ من أجل الحد من البيروقراطية, والتطبيق السليم والمرن للقوانين واللوائح الضريبية, وكسب ثقة المستثمرين, وزيادة المشروعات الاستثمارية .

٩- وجود نظام تقييم مستمر لأثر التشريعات والنظم القائمة على مجتمع الأعمال .

قائمة المراجع

– قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠, الجريدة الرسمية, العدد ٢٨ مكرر (و), ٢٠٢٠/٧/١٥ .

قائمة المحتويات

مقدمة ٢

المبحث الأول : التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات المتوسطة..... ١٠

المطلب الأول : مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة ١١

المطلب الثانى : مدى رضاء المشروعات المتوسطة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ..... ١٣

المبحث الثانى : التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات الصغيرة..... ١٤

المطلب الأول : مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة..... ١٥

المطلب الثانى : مدى رضاء المشروعات الصغيرة عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ..... ١٧

المبحث الثالث : التحليل الإحصائى لبيانات استبيان المشروعات متناهية الصغر ١٨

المطلب الأول : مدى معالجة قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للتحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر ١٩

المطلب الثانى : مدى رضاء المشروعات متناهية الصغر عن قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠..... ٢١

الخاتمة والنتائج والتوصيات..... ٢٤

قائمة المراجع ٣٠

قائمة المحتويات..... ٣١